إخبـــــار

في إطار مواصلة تنزيل المخطط الاستراتيجي لوزارة العدل الرامي إلى الرفع من القدرات التدبيرية لمكاتب الحسابات والصندوق ورقمنة تدبيره وتطوير وسائل اشتغاله، وبهدف تمكين هذه الوحدة الحيوية من استعمال آليات التدبير الحديث في عمليات تصفية مبالغ الإنابات القضائية (المدنية منها والزجرية)، وبتنسيق رفيع المستوى بين وزارة العدل ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، تم تفعيل خدمة التحويل الإلكتروني لمبالغ الإنابات القضائية بين المحاكم عبر منصة أحدثت لهذا الغرض، تروم هذه الخدمة إضفاء الطابع اللامادي على عمليات تداول الأموال، وتقليص من حجم السيولة الرائجة بصناديق المحاكم، وتجاوز العديد من الاشكالات المرتبطة ببطء تداول عمليات الشيك بين المحاكم، وكذا ظاهرة ضياعها، وقد تم تنزيل هذه الخدمة بما مجموعه 118 محكمة إلى غاية متم شهر مارس 2024، في أفق تعميمها بالمراكز القضائية، على أن يتم تطوير وتجويد هذه الخدمة مستقبلا لتشمل تحويل أموال الودائع المتعلقة بالملفات التنفيذية التي ينوب فيها محامون إلى حسابات الودائع والأداءات.